التنمية الاقتصادية من خلال خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامى

مظاهر الضعف الاقتصادى لأمتنا اليوم

ما يمكن تسجيله في هذا الشأن القيمة الاقتصادية لاقتصاديات الدول الصناعية وشدة ارتباطنا بالأسواق الخارجية، بينما شاهد ضعف ارتباط الأسواق الإسلامية بعضها ببعض، هذا ويلاحظ ضآلة القاعدة الصناعية إلى جانب الإغراق في إستيراد تكنولوجيا الاستهلاك والترف، واستنزاف مواردنا الأساسية كالبترول، وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات والفوضى فى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى وهجرة العقول والكفاءات من العالم الإسلامى إلى العالم الصناعى وزيادة عزلة المجتمع عن النشاط الاقتصادى نتيجة لتعارض بعض المؤسسات الاقتصادية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

دور الاقتصاد الإسلامى

إن الحل الإسلامى لمشاكل المجتمعات لا بد أن يكون حلاً شمولياً. وهنا فقط يمكن أن يلعب الاقتصاد الإسلامى دوره من ناحية التنظير أى بناء النظرية وإدارتها التحليلية أو من خلال رسم السياسات الاقتصادية أو من خلال بناء المؤسسات التى توظف الموارد والطاقات المادية والإدارية بنية الوصول إلى الأهداف الاجتماعية المرسومة .

التنمية في إطار إسلامى

واجهت الأقطار الإسلامية مشاكل التنمية عن طريق تبنى النموذج الرأسمالى أو النموذج الاشتراكى والأول يقوم على أساس إيجاد طبقة يعود إليها معظم الفائض (الاقتصادى طبقة الاحتكارين) ويتولى قيادة عملية التنمية بينما تتحمل الطبقة العاملة كل التضحية وهذا النموذج يطلق العنان للمنتج لاستغلال المستهلك وخداعه عن طريق الإعلان التجارى كما يخضع الإنتاج حتى وإن كان ضاراً اجتماعياً لمقياس المردود المادى بل ويخضع

الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية بغية تحقيق الهدف المادى . كما يحابى فئة، توزع الدخل على حساب الفئات الأخري والنموذج الاشتراكى يلغى بدوره حرية الفرد في الاختيار والتعبير ويوجه الإنتاج تبعا لقرارت بيروقراطية لا تخضع لمبدأ الرقابة الشعبية ولا تراعى قاعدة الشورى.

ولقد أخفق النموذجان فى بلادنا وبات الأمر ملحا لإيجاد بديل، بديل إسلامى بديل من شأنه توجيه الموارد توجيهاً رشيداً فى ظل الملكية الفردية ويسمح ببناء قطاع عام وتعاونى ويحب الناس عادة الادخار ويحارب الإسراف ويربى عقلية مجتمع الإنتاج ويطلق الطاقات المبدعة باعتبار أن الإنتاجية الإجابية عباده ولها مثوبة دنيوية وأخروية وامثالا لقولة تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) وإلى العمل المتوازن بلا إسراف ولا تبذير (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ...) والإنتاج لا بد أن يكون له مردود إجمالى حتى يتم الاتقان . يقول صلى الله عليه وسلم: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) ...

ويتميز خط التنمية الإسلامى بخصائص منها:

١- الكفاءة :

لا يكون المقياس هو معدل النمو بل ما يتم إنتاجه من سلع توفر أكبر رفاهية ممكنة لسواء الناس ، فالإنتاج الأمثل هو الهدف وليس الاقصى .

٢- الشمول :-

إذ تتوزع التنمية للمجتمع بأسره في المدن والريف والبوادى ويراعى مصالح الأجيال المتعاقبة فلا يتم استنزاف الموارد الأساسية لمصلحة الجيل الحاضر .

٣- العدالة :-

لا يحابى فئة اجتماعية على أخرى إنما يسمح برفع مستويات الأجور

١- سورة الإسراء، الاية ٢٧

والدخل دون ارهاق للطاقات البشرية وطمس مقدراتها الروحية .

٤- التوازن :-

بين قطاعات الإنتاج فلا يبخس الزراعة لحساب الصناعة والعكس .

٥- التكامل :-

بين طاقات وموارد الأمة الإسلامية الطبيعية والمالية والبشرية .

٦- الانسجام النفسى :-

إذ أن القناعة بالنمط الإسلامى وتوظيف الإنتاج والسلع النامية وعدم إنتاج سلع ضارة كالخمور تستنزف طاقات المجتمع ، كما توظف وسائل الإنتاج بوسائل تتمشى مع الشريعة من شأن ذلك كله أن يشكل زخما نفسيا هائلا لدى قطاعات المجتمع ويسهم في انجاح عملية التنمية .

وهكذا يتيح نمط التنمية الإسلامى أن يقضى علي الحلقة المفرغة، ويتيح الإستفاده من مزايا الإنتاج الكبير والتخصص بين الأقاليم الإسلامية. إن توظيف مفهوم الأمة هو السبيل الوحيد الذى يمكن العالم الإسلامى من أن يبني قاعدة اقتصادية لها عمق تكنولوجي ملائم وقابلية الاستمرار فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى .

والأخذ بالشريعة الإسلامية وبتطبيق مفاهيم الاقتصاد الإسلامى وتأكيد معنى أن موارد الأمة الإسلامية متكاملة ومتضامنة وحق الانتفاع بها لجميع المسلمين هو الأقدر للخروج من حالة التشرذم الاقتصادى الإسلامى . ومن شأن ذلك أن يزيد فرص الاستثمار واستيعاب رءوس الأموال المهاجرة وعودة العقول والأدمغة المفكرة لبناء قاعدة إنتاجية متنوعة وعميقة تعمل على زيادة الدخل وترفع من مستوى الإنسان وتكسب اقتصاد الأمة الإسلامية استغلالا حقيقيا، وتعفيه من الابتزاز والاجحاف والخضوع لشروط تجارية مجحفة مما يمكن الأمة الإسلامية من بناء صناعات عسكرية متطورة تعزز استقلالها السياسى والاقتصادى والحضارى .

الدولة ودورها فى الاقتصاد الإسلامى :

إن من أبرز مسئوليات الدولة بناء المؤسسات القادرة على تحمل أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تنسجم مع المفاهيم الإسلامية . إن ما جرى به العرف في المجتمعات الإسلامية وتطبيق نظام الحسبة ومواجهة المتطلبات المستجدة، يمكن الدولة الإسلامية من ابتكار سياسات اقتصادية جديدة للتدخل المباشر لتحقيق الغايات الاجتماعية .

الاقتصاد الإسلامى يعود من جديد :

حالة عدم الرضا بعلم الاقتصاد القائم أدت إلى نشاطات علمية مرموقة على المستوى الفردى والجماعى. ومع كل هذا الإنجاز الكبير فإن الطريق مازال طويلا لبناء نظرية متكاملة للاقتصاد الإسلامى، ولتطويع كل المواد الدراسية في الاقتصاد إلى المفاهيم الإسلامية كمادة النقود والبنوك والتحليل الجزئى والكلى والمالية العامة، والسياسة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية. حتى تتكامل النظرية مع التطبيق وحتى تودع أمام متخذى القرارات سياسات إسلامية مدروسة ، تتوافر فيها القابلية للتطبيق مع الأحكام والإتقان العلمى .